

”فتح“: المؤتمر السابع وتداعياته

نافذ أبو حسنة*

”حماس“ و”الجهاد“: المصالحة والمقاومة المسلحة

يوجد فرق كبير بين قيام حركة ”حماس“ بمنع أعضاء المؤتمر السادس لحركة ”فتح“ من مغادرة قطاع غزة للمشاركة في مؤتمر الحركة الذي عُقد في بيت لحم في الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٩، وبين قيام رئيس الحركة خالد مشعل بإيفاد مندوب عنه، ليلقي كلمة باسمه أمام أعضاء المؤتمر السابع الذي عُقد في رام الله بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٦. وربما تغري هذه الواقعة بافتراض حدوث تحوّل كبير في العلاقة بين الحركتين، بل بين ”فتح“ والحركتين الإسلاميتين الفلسطينيتين (”حماس“ والجهاد الإسلامي). فقد انتدبت ”الجهاد“ أيضاً مَنْ يمثلها في افتتاح المؤتمر. فما الذي حدث؟ وهل كان تحمّل الآمال على اللحظة السياسية سلوكاً متلائماً مع كمّ التعقيدات وافتراق التوجهات؟

مؤتمرات ”فتح“ والاستثناء

كثيراً ما حظيت مؤتمرات حركة ”فتح“، أقله منذ الدورة الثالثة لها، باهتمام يتجاوز الإطارات الحركية، إلى الساحة الوطنية، وما هو أبعد منها. فالحركة التي أطلقت الكفاح المسلح، والثورة المعاصرة، وتقود المشروع الوطني الفلسطيني، وتسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية، تشكل مؤتمراتها محطات مهمة في مسار المشروع الوطني، وتقدم مؤشرات إلى وجهته ومساره.

وقد أدى تباعد المسافات الزمنية بين دورة انعقاد وأخرى للمؤتمر العام للحركة، من جهة، وارتباط الانعقاد بأحداث وتحولات كبرى، من جهة أخرى، دورهما في جعل مؤتمرات ”فتح“، محمولة على الاستثناء. وهذا حال المؤتمر السابع، فهو عُقد وسط استقطابات حادة على المستوى الحركي، ومع استمرار الانقسام الفلسطيني، وبوجود تدخلات عربية شديدة الوضوح والسفور، وكذلك تحت وطأة الانسداد الذي يواجهه الخيار التفاوضي، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية عربياً وغير ذلك. وحتى إن بدا هذا المؤتمر مؤتمراً لحسم الصراع الداخلي، أكثر من صلته بتحديد وجهة استراتيجية تجيب على التحدي الذي يطرحه تغوّل الاحتلال، فإن مشاركة حركتي ”حماس“ والجهاد الإسلامي، وخصوصاً مشاركة ”حماس“ في افتتاح أعمال المؤتمر، جاءت لتضيف جديداً على طابع الاستثناء الذي يحمله المؤتمر.

* كاتب وإعلامي فلسطيني.

لماذا؟

لم تواجه حركة "فتح" لأعوام طويلة منافساً يهدد زعامتها وتصدرها المشهد الفلسطيني، وإنما درج في الخطاب الفلسطيني تعبير "الفصيل الثاني" في إشارة إلى القوة الفلسطينية التي تلي "فتح" في حضورها على الساحة الوطنية. وهذه الإشارة تحيل إلى انتفاء النديّة، وتفرض نسقاً لترتيب أحجام القوى وأدوارها، حتى كان هناك من يتهم "فتح" بأنها تقيم "الشراكة الوطنية" وفق مفهوم الاستتباع، بحيث تتولى هي توزيع الأدوار والحصص، وتعيّن المكانة أحياناً.

لم يبقَ الأمر على حاله مع بروز حركة "حماس" التي أعلن تشكيلها في أواخر سنة ١٩٨٧، فقد حضرت في المشهد بقوة مع تطور الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في سنة ١٩٨٨، وبدأت مسارها كمنافس لـ "فتح" ولمنظمة التحرير الفلسطينية. وفشلت جولات حوار متعددة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، في إنهاء الخلاف بين الحركتين، والذي تفاقم بشدة بعد فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي في سنة ٢٠٠٦، وصولاً إلى الاشتباك المسلح الذي انتهى بسيطرة "حماس" على قطاع غزة.

لم تنتهِ الحوارات التي أعقبت ذلك الفصل الدامي، إلى نتائج مختلفة عن تلك التي سبقته. ومع بدء التحضيرات لعقد المؤتمر السابع لحركة "فتح"، فإن علاقة هذه الأخيرة بحركة "حماس"، لم تكن خارج مشهد الاشتباك المتجدد بعد فشل تطبيق "اتفاق الشاطئ" وحكومة الوحدة الوطنية، وقيام السلطة في رام الله، باستصدار قرار قضائي لتأجيل الانتخابات المحلية بعد فترة طويلة من التحضيرات، والذي عادت معه موجة تبادل الاتهامات. لكن أياً من الطرفين لم يكن يملك القدرة على إخفاء الأزمة التي يعانيتها.

تشارك الأزمات

واجهت "فتح" التي تعاني انسداد الخيار التفاوضي، بسبب سياسة نتنها، أزمة داخلية قاسية بسبب نشاط عضو اللجنة المركزية المفصول محمد دحلان، وما عُرف بحالة "التجنح". وفاقم تلك الأزمة تدخّل "الرباعية العربية" التي سعت لإعادة دحلان والمتجنّحين إلى صفوف الحركة، الأمر الذي تجاوب معه رئيس "فتح" محمود عباس جزئياً في البداية قبل أن يعود إلى رفضه، ويفجر أزمة مع الرباعية العربية. وهكذا لم تعد "حماس" وحدها تواجه ارتباكاً في علاقاتها العربية، بل انضمت إليها "فتح" أيضاً.

لم تكن "حماس" بعيدة عن التآزم الداخلي أيضاً، لكن حجم الاشتباك على المستويين الوطني والإقليمي، أزاح الحديث عن الأزمة الداخلية لمصلحة ما يبدو أشد خطورة وأثراً. فالحركة تُجري "مراجعة داخلية (خلف) أبواب مغلقة، أفضت فيما أفضت إليه، إلى اعتراف رئيس المكتب السياسي بأن حركته أخطأت حين اعتقدت أنه يمكنها أن تكون بديلاً لحركة فتح، ووارثة لها. وأخطأت أيضاً عندما عملت على حكم قطاع غزة، من دون تقاسم للأعباء مع الشركاء في الوطن.... وأنها وصلت إلى حائط مسدود يقتضي منها واجب الاستدارة".^١

وفي الوقت الذي بدا رئيس "فتح" محمود عباس في حاجة إلى تعزيز شرعيته فلسطينياً، وإلى من يعينه في مواجهة دحلان، وخصوصاً أن أطرافاً في "حماس" مدت جسور تواصل مع خصمها السابق، كانت "حماس" تعيد ترتيب الحسابات لتجاوب مع الدعوة إلى حضور مؤتمر "فتح"، الأمر الذي يعكس

"إدراك الحركة للطابع الاستراتيجي للعلاقة مع حركة 'فتح' بقيادة الرئيس عباس.... أما العلاقة مع تيار دحلان، فهي ذات طابع تكتيكي ينطلق من التعامل بحكم الأمر الواقع مع ثقل لا يستهان به لهذا التيار في قطاع غزة، والحرص على استمرار تدفق المساعدات إلى قطاع غزة عبر قناة دحلان، والاستفادة مما قد تفتحه العلاقة معه من نافذة لحركة 'حماس' باتجاه مصر."^٢ وترى "حماس" أنه "طالما الرئيس محمود عباس رئيس السلطة و'فتح' والمنظمة، ف'حماس' ستلتزم بالتعامل معه والتحاور والاجتهاد للوصول لمصالحة حقيقية."^٣

لقاء الدوحة

تحت وطأة ضغوط الرباعية العربية توجه محمود عباس إلى تركيا وقطر، ليعقد في الأخيرة لقاء مع قيادة "حماس" اعتبره كثيرون لحظة فارقة ستفضي إلى وقوف القيادي في "حماس"، وعضو المجلس التشريعي أحمد الحاج علي، مخاطباً أعضاء مؤتمر "فتح" باسم خالد مشعل. هنا يمكن الحديث عن غموض صغير. فمصادر "حماس" فضلاً عن المصادر الفلسطينية تتحدث عن أن رئيس السلطة لم يضع في برنامجه لقاء مع قيادة "حماس"، خلال زيارته للدوحة، وعن أن اللقاء الذي عُقد، تم بترتيبات (أو ضغوط) قطرية، في منزل وزير الخارجية القطري. ويسرّب بعض مصادر "حماس" كلاماً على غضب في أوساط الحركة جراء موافقة مشعل على لقاء عباس الذي لم يُبدِ رغبة في اللقاء، غير أن ما جرى تأسيسه على حدوث اللقاء بين الجانبين، يبدو كبيراً، عندما يتعلق الأمر بقاء المصادفة، أو الاجتماع تحت الضغط، الأمر الذي ربما يشي بمناورة من رئيس "فتح" لتحقيق أكبر قدر من المكاسب من "حماس"، من دون التعهد بأي مقابل. وفي اللقاء بدا الرئيس مشغولاً بأمرين: الأول يتصل بمشاركة أعضاء "فتح" من قطاع غزة في المؤتمر، والثاني بشأن الموقف من دحلان.

ولاحقاً تحدثت "فتح" عن تلقّيها ضمانات بتسهيل سفر أعضاء المؤتمر من غزة، واعتبرت "حماس" أن الأمر "لا يحتاج إلى ضمانات مسبقة ولا لاحقة، ولا يحتاج إلى مباحثات بين عباس من ناحية، ومشعل وهنية من ناحية ثانية، لأمر بسيط، لأنه ليس هناك مصلحة لـ 'حماس' بمنع أعضاء 'فتح' من سكان غزة من السفر إلى المؤتمر."^٤ ومع ذلك، برزت آراء تتحدث عن ضرورة وضع شروط على عباس، بوقف الملاحقة الأمنية بحق أعضاء "حماس" في الضفة، قبل الموافقة على سفر أعضاء المؤتمر من غزة. فقد اعتبر مصطفى الصواف أن "المنطق يقول إن طلب عباس كان من المتوقع أن يكون بعده لـ 'حماس' طلب ليس من باب المقايضة، ولكن من باب حسن النوايا، ولا أعتقد أن الأمر لم يُطرح ولم يطالب مشعل بالأمر، وقد يكون عباس رد بإيجابية على طلب 'حماس'، كما ردت هي عليه بإيجابية..."^٥

فيما يتعلق بقضية دحلان، قالت مصادر مقربة من "حماس": "كان أبو مازن مسكوناً بمشكلته مع محمد دحلان أكثر من أي شيء آخر.... وفي هذا اللقاء، كما في غيره، تلقى تطمينات من قيادة 'حماس' بعدم دعمها لدحلان، وعدم التدخل في الشأن الداخلي لحركة 'فتح'. وكانت ثمة مخاوف لدى قيادات من 'فتح' من تدخل 'حماس' في محاولة للتأثير على مؤتمر 'فتح' ومخرجاته من خلال اللعب بورقة دحلان، خصوصاً مع ملاحظتهم لنشاط عناصر مؤيدة لدحلان في قطاع غزة، وإدخالهم لأموال لدعم بعض المشاريع التي تحمل ظاهراً خبيراً."^٦ وشددت مصادر "حماس" على أن الحركة لا "تقف إلى جانب عباس ضد تيار دحلان، ف'حماس' لا شأن لها في هذه القسمة ولا تحبذها، بل وتراها ضارة

بالقضية.^٧ وكان هناك مَنْ ذهب إلى التذكير بـ "أن مشكلة حماس مع دحلان لا تقل عن مشكلة عباس معه، إذ تُحمّل قطاعات واسعة من حماس دحلان مسؤولية الانفلات الأمني في قطاع غزة ومحاولة الانقلاب على حكومة إسماعيل هنية وإيصال الأوضاع إلى الحسم العسكري الذي قامت به حماس في القطاع صيف ٢٠٠٧. وتُنظر حماس بارتياح تجاه دور دحلان الكبير في السعي لإفشال وضرب تيارات الإسلام السياسي وقوى المعارضة في المنطقة، كما تضع كثيراً من علامات الاستفهام على علاقاته الإسرائيلية والغربية."^٨

ولذلك لم يبدُ غريباً توجيه تحذيرات إلى محمد دحلان ترى أنه سيخطيء كثيراً إذا ما "هاجم حماس"، وتنصحه "بالإبقاء على محاولات تلطيف الأجواء مع الحركة، خصوصاً أن ساحة غزة هي كلمة السر في المعادلة الفتاوية بشكل خاص، والفلسطينية بشكل عام."^٩

الدعوة والمشاركة بالمشاعر الأخوية

غضت "حماس" الطرف عن نشاطات مناصري دحلان الذين تظاهروا في قطاع غزة قبل عقد المؤتمر، وكان هذا الأمر مبرراً، فبعض مدن الضفة ومخيماتها شهدت هي الأخرى تحركات لمناصري عضو اللجنة المركزية السابق. لكن "حماس" فيما يبدو، منعت أنشطة كانت مقررة بالتزامن مع عقد المؤتمر، بينما سمحت أجهزتها الأمنية بمغادرة أعضاء المؤتمر من أبناء القطاع إلى رام الله للمشاركة فيه، ووقف عضو المجلس التشريعي أحمد الحاج علي ليقراً كلمة خالد مشعل أمام المؤتمرين في رام الله.

استهل مشعل كلمته "بمخاطبة الرئيس عباس بصفاته الثلاث كرئيس لكل من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والسلطة، وفتح، وأكد جاهزية حماس لكل مقتضيات الشراكة الوطنية مع فتح وجميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية."^{١٠} صحيح أن الكلمة تطرقت إلى المصالحة وإنهاء الانقسام، وترتيب البيت الفلسطيني، وبناء المؤسسات الوطنية، وجميعها نقاط خلاف واشتباك بين الحركتين، إلا إنها جاءت بنبرة تصالحية، وأشارت إلى تاريخ "فتح" النضالي وإلى رمزها الشهيد ياسر عرفات، الأمر الذي ترك أثراً طيباً لدى المتلقين.

لكن ما بدا لافتاً للانتباه، هو تقديم نوع من الاعتذارية لتسويغ الحضور، فالمستشار السياسي لإسماعيل هنية، اعتبر مشاركة وفدي "حماس" والجهاد الإسلامي في المؤتمر "قراراً صائباً وطبيعياً في العلاقات الحزبية والفصائلية، حيث تتعدد الفصائل والأحزاب."^{١١} وتكرر شيء بهذا المعنى في مقالات كثيرة وصولاً إلى القول إن حضور "حماس" المؤتمر لتشارك الوفود الرسمية والشعبية... ليس معناه إقراراً بخطيئة تفاهات أو سلو، وما كرسته من خطايا وطنية."^{١٢}

تقييم نتائج المؤتمر ومشاركة "حماس"

توافقت حركة "حماس" مع مَنْ اعتبر عقد المؤتمر ونتائجه "انتصاراً شخصياً لمحمود عباس"،^{١٣} وتوافقت مع كثيرين في طرح الأسئلة بشأن مستقبل "فتح" بعد المؤتمر، فهناك مَنْ يرى أن المؤتمر جمع حركة فتح ووحدها... بينما يرى آخرون أن المؤتمر أضعف فتح، وسع من سلطة الفرد، كما وسع نطاق الديكتاتورية، وهذا يجب مواجهته بأليات مناسبة لكي تُسترجع فتح ممّن خطفوها.^{١٤} ولم يكن مفارقاً لما هو حاضر في المشهد العام، اعتبار أن "فتح" على مفترق طرق خطير... وأن قيادة

جديدة تسيطر على تفاصيل المشهد في الضفة الغربية، وربما تدشن مرحلة فتحاوية يعزّز فيها الأمن على حساب الثورة، وفيه تتآكل القيادات التاريخية للحركة، والبدء بسيطرة رؤوس المال، وأجهزة الأمن على القرار، وسنشهد شكلاً جديداً من أشكال إدارة حركة 'فتح' والسلطة في الضفة.^{١٥} وهكذا بدا أن نجاح الرئيس في ترتيب الأمور على النحو الذي أراد لم يعنِ نهاية الأزمة في "فتح" التي "لم تستطع أن تعبىء فراغ القيادة في غزة بشخصية قوية... الأمر الذي سيجعل لدحلان قوة وقدرة على تحرك لا يمكن التقليل من شأنه. [كما أن] الأردن ومصر والإمارات... سيكون لهم دور في التأثير على سلوك الرئيس.... ولم تستطع 'فتح' أن تُبرز في الانتخابات قائداً وطنياً جامعاً بعد الرئيس، الأمر الذي سيجعل الحركة أمام معضلة الخليفة، ممّا سيعيد 'فتح' إلى أزمة الخيارات. [و] المؤتمر السابع حوّل حركة 'فتح' إلى ذراع أكثر اختفاء وراء السلطة.... [و] سيظل المعيق السياسي والمأزقي في العملية السياسية قائماً وكبيراً.^{١٦} وقد "حققت 'حماس' بدورها بعض الأرباح السياسية والمعنوية من المشاركة في افتتاح المؤتمر السابع، لعل في مقدمتها إنهاء مسوغات حالة الاضطهاد والملاحقة الذي ظل يشعر بها كوادر 'حماس' في الضفة الغربية"،^{١٧} كما "أخذت 'حماس' بحضورها المؤتمر السابع أكثر ممّا سُلِب منها.^{١٨}

قضية محمد دحلان، بقيت حاضرة بعد المؤتمر. فهناك من اعتبر أن الرئيس بعد المؤتمر بات "أمام مطالبات المصالحة مع 'حماس'، خاصة في ظل مساعدة الحركة [في] توجيه ضربة مهمة لدحلان"،^{١٩} ولم يغيب التلويح بأنه "في حال نجاح دحلان بعقد مؤتمر فتحاوي وطني، وتم دعوة 'حماس'، فلن تتردد باعتقادي في الحضور، فالعلاقات الوطنية دوماً تضيف للحالة الوطنية العامة والخاصة أيضاً."^{٢٠} أملت "حماس" بعد مشاركتها في مؤتمر "فتح" بأن يبادر الرئيس إلى تحريك عجلة المصالحة، لكن شيئاً من هذا لم يحدث حتى الآن، وباستثناء لقاء اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، في بيروت، ولأسباب فتحاوية محضة، لم نشهد اختراقاً جديداً في العلاقة بين الطرفين. وما زالت "حماس" ترى أن التحدي الذي تواجهه "فتح"، "يتعلق بثلاث أزمات أساسية: الأولى مرتبطة بالرؤية والمسار السياسي وإعادة عمل مراجعة جادة لمسار التسوية السلمية وتجربة المنظمة والسلطة لإعادة توجيه البوصلة باتجاه خدمة المشروع الوطني الفلسطيني. والثانية مرتبطة بالبنية الداخلية والتنظيمية لـ 'فتح' ومعالجة ما أصابها من ترهل وفساد. والثالثة مرتبطة بالقيادة وما تحتاجه من تجديد ودماء وشابة وعلاج مرحلة ما بعد عباس."^{٢١}

مشاركة حركة الجهاد الإسلامي

مرت مشاركة حركة "الجهاد الإسلامي" في افتتاح أعمال المؤتمر السابع مروراً هادئاً وعلى نحو ما كان متوقّعا، فلم تُلق كلمة باسم الأمين العام، ولم يكن هناك اشتراطات لتلبية الدعوة، ولا آمال يمكن أن تحمّل عليها عبر "المشاركة البروتوكولية".

تحتفظ "الجهاد" بعلاقات مع الفصائل الفلسطينية كلها، لكنها تتفاوت في متانتها. وعلى الرغم من أنها تملك موقفاً حاداً من التسوية مع دولة الاحتلال، وتتحاشى "برامج الإجماع" التي تُظهر أو تستبطن موافقة على "التسوية السياسية" و"حل الدولتين"، حتى إنها تحفظت على وثيقة الوفاق الوطني، فإنها تبتعد عن "الاشتباك السياسي" و"التراشق الكلامي" مع الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي منحها موقفاً وسطياً بين القوى والفصائل، مع وضوح موقفها وخطها السياسي.

غير أن كلمة السرفي هذا المشهد كله، تتعلق بحقيقة أن هذه "الحركة" لا تعمل من أجل حيازة حصّة

من "كعكة السلطة". فهي لم تخض انتخابات "المجلس التشريعي"، وأعلنت في موقف لافت، عزوفها عن المشاركة في "الانتخابات البلدية" التي كان من المقرر إجراؤها العام الماضي. وعندما تبتعد "قوة سياسية وعسكرية" وازنة عن الخوض في ذلك النوع من السباقات التي تثير التنارع، فإن أهداً لن يغضب منها، حتى إن كان يخاصمها في العمق، أو يرى في وجودها تهديداً على المدى الطويل.

منذ أشهر اقتحمت الحركة "ميدان السياسة" من خلال المبادرة التي أطلقها أمينها العام رمضان عبد الله شلح، ورحبت بها "حماس" وقيادات من اللجنة المركزية في "فتح"، فضلاً عن باقي فصائل العمل الوطني الفلسطيني. بيد أن قراءة أولى أو معمقة لتلك المبادرة لا تشي بأن "الجهاد" تريد دخول ميدان التحاصص، وهذا مصدر رضى إضافي من "فتح" و"حماس" معاً، مع ضرورة الإشارة إلى أن الترحيب بالمبادرة، سيعني حين الانتقال إلى تبنيها، الشروع في إعادة تأسيس البرنامج الوطني الفلسطيني، وهو أمر لا تتوفر إشارات جادة على أن أهداً من القوى الفلسطينية المؤثرة يريد العمل به. يمكن للسطور أعلاه أن تساعد على تفسير المشاركة الهادئة في افتتاح المؤتمر السابع لحركة "فتح"، والتعليق بالهدوء نفسه على النتائج، والذي انصب في أغلبيته على حقيقة "حضور التفاصيل الشخصية وغياب نقاش البرنامج السياسي في سياق الخلاف، مما يجعل المشهد الفلسطيني ينزلق إلى منعطفات ودهاليز انقسام بتفاصيل جديدة".^{٢٢}

وعند نقاش ما جرى عرضه بصفته برنامجاً سياسياً جاء التشديد على أن "الوسائل التي حددها السيد عباس لإنجاز الأهداف الوطنية لبرنامجها السياسي جميعها وسائل مطلوبة ومشروعة، ولكنها تبقى عرجاء بدون المقاومة المسلحة. فتعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه من أهم وسائل النضال الوطني.... والمطلوب فقط تفعيل الآليات التي حددها الرئيس لتحويل الصمود واقعاً فعلياً داعماً للمقاومة بكافة أشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة".^{٢٣}

وقد شكل التركيز على خيار المقاومة قاسماً مشتركاً في التعليقات المنشورة في جريدة "الاستقلال" الناطقة باسم "الجهاد" في غزة، والتي طالبت الفصائل بـ "أن تحافظ على الثوابت الفلسطينية، وألاً تستسلم لسياسة السلطة ذات الخيار الأوحده، وأن تدرك عظم دورها الوطني في حفظ حقوق الشعب الفلسطيني الذي قدم عظيم التضحيات من أجلها، وأولها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتمسك بفلسطين التاريخية من نهرها إلى بحرها، وهذا لن يتأتى إلا بالتمسك بالمقاومة كخيار استراتيجي لا بديل عنه، من أجل الوصول إلى أهدافنا، ودرح الاحتلال عن أرضنا السليبية والمغتصبة".^{٢٤}

وكان لافتاً أن جريدة "الاستقلال" أعادت نشر مقالات لمناصري دحلان، مثل عدلي صادق، وحسن عصفور، ونشرت في المقابل مقابلات أجراها محررو الجريدة مع قياديين في حركة "فتح" مثل عبد الله عبد الله، وأمين مقبول، والعضو المنتخب للجنة المركزية أحمد حلس.

كلمة أخيرة

"انفض السمّار" بسرعة قياسية بعد ظهور نتائج المؤتمر التي حسمت موقتهاً، أو لأجل متوسط، الأزمة الداخلية للحركة، لكنها لم تقارب الأزمة الوطنية التي تحتاج إلى ما هو أكثر كثيراً من المناورات الهادفة إلى ترتيب مشهد صغير، قياساً بحجم الإجابات المطلوبة عن أسئلة الواقع الصعب. وستظل مشاركة الحركتين الإسلاميتين في أعمال المؤتمر حدثاً يشار إليه، لكنه ليس من النوع الذي يمكن البناء عليه، أو توقّع تغيير يتسبب به. ■

المصادر

- ١ عيسى الشعيبي، "رسالة مشعل إلى مؤتمر فتح.. المغازي والمعاني"، "العربي الجديد" (لندن)، ٢٠١٦/١/٥.
- ٢ "قراءة في المآلات الاستراتيجية للتحويلات في هوية ودور فتح"، التقدير الاستراتيجي رقم ٩٥ لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).
- ٣ وقد ساهم خليل شاهين في مسودة التقرير.
- ٤ إبراهيم المدهون، "حماس ودخلان ومؤتمر فتح السابع"، "الرسالة" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/٨.
- ٥ يوسف رزقة، "المؤتمر السابع وحماس"، "فلسطين" (غزة)، ٢٠١٦/١١/١٩.
- ٥ مصطفى الصواف، "إن لم تكن فتح للوطن فلا خير فيكم"، "الرسالة" (غزة)، ٢٠١٦/١١/٨.
- ٦ محسن محمد صالح، "حماس وانعقاد المؤتمر السابع لفتح"، "الجزيرة نت" (الدوحة)، ٢٠١٦/١١/٢١. ونُشر في الموقع الإلكتروني لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- ٧ يوسف رزقة، "حماس في مؤتمر فتح السابع"، "فلسطين" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/١.
- ٨ صالح، مصدر سبق ذكره.
- ٩ المدهون، مصدر سبق ذكره.
- ١٠ "قراءة في المآلات الاستراتيجية..."، مصدر سبق ذكره.
- ١١ يوسف رزقة، "حماس في مؤتمر فتح السابع"، مصدر سبق ذكره.
- ١٢ عبد الله العقاد، "حماس ضمانة الوحدة الوطنية"، "فلسطين" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/٤.
- ١٣ يوسف رزقة، "تأثير وتداعيات المؤتمر السابع"، "فلسطين" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/١٤.
- ١٤ المصدر نفسه.
- ١٥ المدهون، مصدر سبق ذكره.
- ١٦ علاء الريماوي، "انتخابات المركزية تنويج للإرادات والمآزق الكبيرة"، "فلسطين" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/٤.
- ١٧ الشعيبي، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ المدهون، مصدر سبق ذكره.
- ١٩ الريماوي، مصدر سبق ذكره.
- ٢٠ المدهون، مصدر سبق ذكره.
- ٢١ صالح، مصدر سبق ذكره.
- ٢٢ أحمد الشقافي، "مؤتمر فتح انتصار وفشل"، "الاستقلال" (غزة)، ٢٠١٦/١١/٢٧.
- ٢٣ وليد القطبي، "قراءة نقدية في البرنامج السياسي لحركة فتح"، "الاستقلال" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/١١.
- ٢٤ خالد صادق، "لحفظ الحقوق"، "الاستقلال" (غزة)، ٢٠١٦/١٢/٨.